

جميع الاجراءات الاسرائيلية، الهادفة الى تغيير معالم الاراضي المحتلة، والقدس، باطلة وغير شرعية. وختم المؤتمر باعلان ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال المجلس الوزاري ومؤتمر القمة المقبلين^(٣٦).

أوضحت النقاشات التي رافقت مناقشة قرار طرد اسرائيل من الامم المتحدة في منظمة الوحدة الافريقية حدود تطوّر الموقف الافريقي. وكان واضحاً من مواقف الدول الافريقية ان ذروة تطوّر العلاقات العربية - الافريقية، أي قيام معظم الدول الافريقية بقطع علاقاته مع اسرائيل، كانت، بالنسبة الى بعض الدول الافريقية، لفترة «مجاملة» لا يمكن تخطيها الى اجراء أعمق. والكلام عينه ينطبق على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في مناقشات مؤتمرات القمم الافريقية. وقد تجلّت الملاحظة السابقة، بوضوح، لدى تصويت الامم المتحدة على قرار «الصهيونية عقيدة عنصرية»؛ كما تجلّت، في وقت لاحق، في مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في العاصمة الكينية، نيروبي.

عند التصويت على قرار «الصهيونية عقيدة عنصرية»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، أي بعد ثلاثة شهور تقريباً من قمة كمبالا، كررت الدول الافريقية انقسامها التقليدي لدى التصويت على أي قرار يمسّ اسرائيل، حيث أيدت القرار عشرون دولة، وعارضته خمس دول، وامتنعت اثنتا عشرة دولة افريقية عن التصويت. والملاحظ، ان نسبة من الدول المعارضة للقرار، مثل ليبيريا وساحل العاج وافريقيا الوسطى، هي من الدول التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل^(٣٧).

ولدى عقد المؤتمر العام لليونسكو، العام ١٩٧٦، في العاصمة الكينية، لم تفلح الدول العربية حتى في مجرّد الاشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية عقيدة عنصرية؛ كما لم يشر قرار المؤتمر بكلمة الى فلسطين، او الى الاراضي العربية المحتلة، او الى منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية تقدّمت بمشروع قرار ربط بين جنوب افريقيا واسرائيل، واستنكر احتلال الاراضي في جنوب افريقيا، وفي فلسطين والاراضي العربية الاخرى، وذكر بقرار الجمعية ٣٣٧٩ (د - ٣٠)؛ لكن هذا المشروع سحب، وتمّ التصويت على مشروع آخر، مختلف تماماً. وكانت الحجّة ان المطلوب قرار يخص افريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام، لأول مرة، في عاصمة افريقية^(٣٨).

ومن ناحية أخرى، فان ظاهرة مخالفة قرارات القمم الافريقية من قبل بعض الدول، على الرغم من موافقتها عليها، وهي الظاهرة التي عرفتها سنوات ما قبل ١٩٧٣ في مواقف الدول الافريقية من الصراع العربي - الاسرائيلي، امتدت الى المواقف من منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من تأكيد المجلس الوزاري الرابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ان الشعب الفلسطيني يجب ان يكون طرفاً رئيسياً في اقرار سلام عادل، ودائم، وان منظمة التحرير هي ممثل هذا الشعب، فان بعض الدول، مثل ساحل العاج، سرعان ما تنصّل من هذا الموقف، وظهر ذلك في البيان المشترك عن مباحثات رئيس الوزراء الاسرائيلي، آنذاك، اسحق رابين، ورئيس ساحل العاج. وذكر البيان «ان الدولتين لا تريان ثمة ضرورة لتمثيل م.ت.ف. في مؤتمر جنيف»^(٣٩).

في القمة الثالثة عشرة، العام ١٩٧٦، أعادت منظمة الوحدة الافريقية تأكيد قرارات دوراتها السابقة. فقد اتخذ المؤتمر قراراً حول الشرق الاوسط، وآخر حول القضية الفلسطينية. وتضمّن قرار فلسطين، اضافة الى الديباجة المعهودة عن الاعتراف بوحداية المنظمة وتأييد نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، فقرة جديدة تعتبر اجراءات اسرائيل في تهويد الاراضي المحتلة، وطمس معالمها الحضارية، بمثابة جرائم حرب، وتدين انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان. ولم يحدث تطوّر يذكر في الموقف الافريقي، بسبب الانقسامات في المعسكر العربي حول الحرب